

السرية في قطاع النفط والغاز والتعدين هي العقبة الصعبة في سبيل التنمية الاقتصادية لا يستفيد المواطنون في الدول النامية بشكل كامل من تريليونات الدولارات في الموارد الطبيعية

واشنطن العاصمة، 15 مايو/أيار 2013. من الممكن أن تتغير حياة أكثر من مليار مواطن إذا ما قامت حكومات بلادهم بإدارة قطاع النفط والغاز والمعادن بطريقة أكثر انفتاحاً وتتسم بمزيد من المسؤولية، وذلك وفقاً لمؤشر إدارة الموارد الذي أصدره معهد رصد

€ £

يقوم المؤشر بقياس الشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز والتعدين في 58 دولة حول العالم، وهو يشير إلى أن الغالبية العظمى من الدول التي خضعت للاستقصاء قد فشلت في الوفاء بالمعايير القياسية المرضية المتبعة في طريقة إدارة مواردها الطبيعية. يؤدي التعتيم والفساد والأساليب الهزيلة في هذه الدول إلى حرمان المواطنين من الانتفاع بشكل كامل من ثروة الموارد في دولهم.

ولم تقم 47 دولة من إجمالي 58 دولة بعد بالالتزام بالشفافية والمساءلة. وتنتج هذه الدول الـ 58 معاً 85% من إجمالي البترول في العالم، و90% من الماس، و80% من النحاس، وهو ما يدر عائدات سنوية تبلغ تريليونات الدولارات.

وقد أثبتت بعض الدول أنه من الممكن إزاحة ستار السرية وتلبية المعايير القياسية العليا للشفافية والمساءلة. صرح السيد / دانييل كوفمان، رئيس معهد رصد العائدات قائلاً "تكشف أبحاث المؤشر قصور في إدارة الدول لمواردها الطبيعية بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة". وأضاف كوفمان قائلاً "ولكن بتسليط الضوء على الدول التي قامت بالإصلاحات والحلول، فإننا نقاوم بشدة حتمية نظرية 'لعنة الموارد' ". في الواقع، هناك 11 من إجمالي 58 دولة قد حصلت على تقييمات إجمالية مرضية، وتشمل الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية.

إن كل دولة، بدءاً من كل دولة في الدول ذات الترتيب المرتفع، مثل النرويج والمملكة المتحدة والبرازيل، إلى الدول ذات الأداء الهزيل، مثل تركمانستان وإيران، قد خضعت للتقييم بناء على أربعة معايير. إطار العمل القانوني، ومستويات الشفافية، والفحوصات والتوازنات، والأوضاع الإدارية بشكل أوسع. تعتمد معظم الدول ذات الأداء الأسوأ بشكل حصري تقريباً على العائدات المتحصلة من الموارد الطبيعية باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأكثر اعتماداً على الموارد، هي صاحبة الأداء الأسوأ على الإطلاق.

كما أن الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية، هي من بين الدول ذات الأداء الفقير. تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الـ 48 من بين 58 دولة حيث حققت تقييمات مُقَصَّرة في كافة المكونات الأربعة. أما أفغانستان، التي حصلت على مليارات الدولارات كمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك موارد معدنية تُقدَّر بقيمة 3 تريليون دولار، فإنها تقدم أداءً رديئاً، كما أن الشركات الأمريكية تقوم بالاستثمار بشكل مكثف في قطاعات النفط في الدول ذات التصنيف الفقير، مثل أنغولا. كما توصلت الدراسة إلى أن الثروة ليست ضماناً لتحقيق الانفتاح والمساءلة في قطاع الموارد الطبيعية، كما يتضح في حالة قطر التي تأتي في المرتبة 54 من 58 دولة.

ويستطرد كوفمان "هناك فرصة للتحسين في كل دولة، بما في ذلك الدول الغنية". "كما تحتاج بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أيضاً لضمان أن شركاتها متعددة الجنسيات لا تقوم بتسهيل التعتيم القائم في العديد من الدول التي تقوم بمزاولة أعمالها فيها".

إن الإدارة المُحسَّنة للموارد الطبيعية في العديد من الدول قد تؤدي لإحداث فارق كبير في التنمية الاقتصادية. ففي نيجيريا، كانت عائدات النفط أعلى بنسبة 60 بالمائة من إجمالي المساعدات لمنطقة جنوب الصحراء الأفريقية في عام 2011. أما في ليبيا فإن

احتياطي البنك المركزي الذي يصل إلى 65 مليار دولار، يتعرض للاستنزاف السريع من تعويض العجز في الإنفاق الحكومي. تتميز غينيا الاستوائية بمتوسط دخل للفرد أكبر من المملكة المتحدة، إلا أن ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر.

كما يقوم المؤشر بتقييم 45 شركة للنفط والمعادن مملوكة للدولة، و23 من صناديق الاستثمار الحكومية للموارد الطبيعية، تبعاً لمستوى الشفافية والمسائلة فيها. حققت الشركات النفطية الضخمة، ستاتويل وببميكس وبيتروبراس، تقييماً مرتفعاً، بينما تتبع شركات النفط الوطنية في تركمانستان وميانمار في القاع. كما أن صناديق الاستثمار الحكومية في الكويت وليبيا وقطر، والتي تحتفظ بقرابة 476 مليار دولار من الأصول الإجمالية، فهي تأتي بين أقل خمسة صناديق.

تقدم الدراسة التوصيات للدول ذات الترتيب المرتفع نسبياً والدول ذات الترتيب المنخفض. هناك عدة أساليب ملموسة لحكومات الدول الغنية بالموارد، لتصبح أكثر فعالية وقدرة على المسائلة بالنسبة لمواطنيها، وذلك مثل الكشف عن التعاقدات، وتمير قوانين حرية المعلومات، لتحسين الرقابة على هذا القطاع.

"لا يقتصر تحليل المؤشر على توضيح موقفنا الحالي، بل أنه يحدد طرق التقدم للدول والشركات والمبادرات العالمية، وينطوي ذلك على أهمية خاصة لأن الإدارة المحسنة للموارد الطبيعية، هي التحدي الذي يواجه التنمية خلال هذا العقد بشكل مثير للجدل".

للإطلاع على المزيد من التفاصيل بخصوص بيانات المؤشر والتقارير، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني www.revenuewatch.org/rgi.

ملحوظة: كما هو الحال مع العديد من بيانات الإدارة، فإن هذا المؤشر عرضة لهوامش الخطأ، وبالتالي فإنه يجب التزام الحذر في التحليل وعقد المقارنات. وعلى ذلك، فإن المؤشر في سبيل معيارته للإدارة، يركز على الشفافية والنزاهة والمسائلة، أكثر من مؤشرات الأداء المتعلقة بفعالية الصناعات الاستخراجية أو توجيه إنفاق العائدات.

###

يشجع معهد رصد العائدات الإدارة الشفافة والمسؤولة للنفط والغاز والموارد المعدنية من أجل تحقيق الصالح العام .
www.revenuewatch.org | www.facebook.com/revwatch | @revenuewatch

أطراف الاتصال:

نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية): كارولين بيلفيلدت، 6961.547.212 | جوال: 5844.236.646 |
cbielfeldt@revenuewatch.org

مات درف، مؤسسة Rabinowitz Dorf:

أكرا (غانا): إيمانويل كويولي

بيروت (لبنان): باتريشيا كرم

جاكرتا (إندونيسيا): جوليت سين

ليما (بيرو): كارلوس مونجي

أبوجا (نيجيريا): دودا جاروبا

دار السلام (تنزانيا): سيلاس أولانج

ياوندي (الكامرون): إيفيلين تساجو